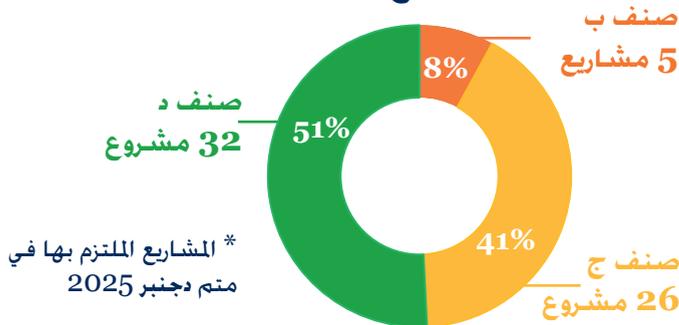


## مؤشرات النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2025

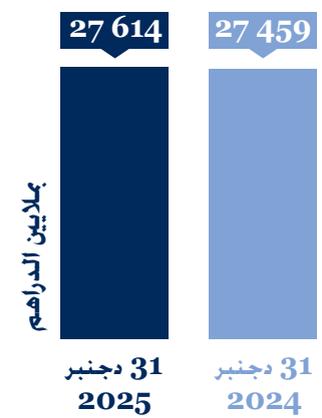
في متم سنة 2025، تأثر نشاط القروض بشكل إيجابي بدينامية الاستثمارات الترابية. وفي ظل هذا السياق الملائم، بلغت التزامات القروض وسحوبات القروض، على التوالي، حوالي 3,4 مليار درهم و2,7 مليار درهم مسجلة زيادات هامة بنسبة 31% و46% مقارنة مع السنة السابقة. إلى جانب هذه الإنجازات، يحرص البنك أن يحمل كل التزام تمويلي قيمة دائمة لفائدة المجالات الترابية، ويتجسد هذا الالتزام من خلال ترسيخ المبادئ البيئية والاجتماعية والمناخية في السياسة الشاملة لتدبير مخاطر البنك وكذا مسلسل صنع القرار، مما يضمن وجود مقاربة مسؤولة ومهيكلية لتدبير المخاطر والفرص المرتبطة بأنشطتها التمويلية.

وتهدف العناية الواجبة التي تم القيام بها في هذا الإطار إلى ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية والمناخية للمشاريع الممولة، مع تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الترابي، من خلال تحسين ظروف حياة السكان المحليين وتعزيز القدرة على مواجهة تحديات تغير المناخ. وفقا للسياسة البيئية والاجتماعية للمؤسسة، تؤكد نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي في نهاية دجنبر 2025 التحكم في هذه المخاطر: أكثر من 92% من المشاريع الملتزم بها مصنفة ضمن "الفئات د أو ج"، والتي تتعلق بمشاريع ذات مستوى محدود من المخاطر ومتحكم فيها.

### التصنيف البيئي والاجتماعي للمشاريع الممولة\*



### الحقوق على الزبناء



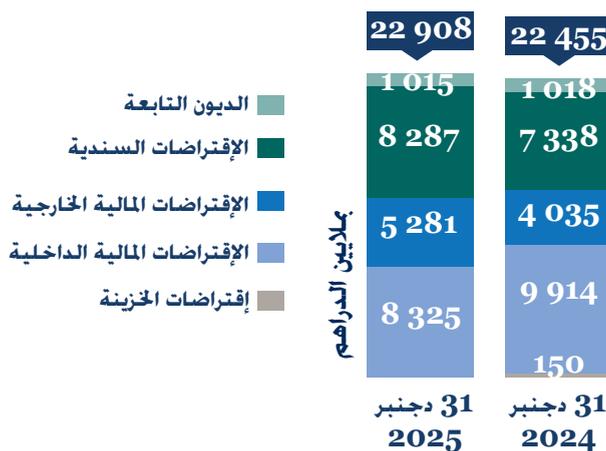
## المؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2025

خلال سنة 2025، واصل الصندوق التزامه بتقديم أفضل شروط التمويل لزنائمه، من خلال الجهود المتواصلة، ولا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية مالية تركز على تعبئة الموارد بأسعار تنافسية، سواء في الأسواق المالية الوطنية أو الدولية. وفي هذا السياق، اختتم الصندوق بنجاح إصدار قرض سندي بمبلغ 2 مليار درهم والذي تجاوز الاكتتاب فيه (1,48 مرة)، مما يعكس الاهتمام والثقة التي يوليها السوق لتوقيع صندوق التجهيز الجماعي، بالموازاة، وبالإضافة إلى الموارد المعبأة في السوق المالي الوطني، يشكل الانفتاح على المستوى الدولي عنصراً أساسياً في الاستراتيجية المالية للصندوق، كما يتضح من خلال موافقة مجلس إدارة البنك الأفريقي للتنمية، في دجنبر 2025، على تمويل جديد بمبلغ 150 مليون أورو لفائدة الصندوق. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة إلى أن حصة التمويلات من لدن المانحين الدوليين تمثل، في متم 2025، أكثر من 23% من موارد اقتراضات البنك، مقابل 18% في متم 2024 و7% في متم 2020.

في هذا السياق، فإن سياسة التعرف التي يطبقها الصندوق بهدف تمكين زبنائه من الاستفادة من تغييرات وظروف السوق، مع ضمان احترام توازناته المالية، تترجمت بتحقيق ناتج صافي بنكي بمبلغ 659 مليون درهم في متم 2025.

وفاءً لمهمته وتوجهاته الاستراتيجية، يؤكد الصندوق مكانته كفاعل مرجعي في خدمة التنمية الترابية المستدامة، من خلال تعزيز عرض تمويل متنوع ومواكبة على المقاس تم تصميمها لتعزيز نجاح المشاريع الاستثمارية من طرف الفاعلين الترابيين.

### المديونية المالية



### الناتج الصافي البنكي

